أسماك على البسطات!!

مدير الشؤون الصحية لـ«الوطن»: بسبب ارتفاع أسعار اللحوم.. وحملة على أسواق الفروج في أسواق العاصمة

| هادي بك الشريف

كشف مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق الدكتور قحطان إبراهيم لـ«الوطن» عن انتشار ظاهرة بيع الأسماك عبر «البسطات» المنتشرة في عدد من الأسواق الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، وخاصة أن معظمها يبيع الأسماك النهرية الصغيرة، حيث يتم التعامل مع الأمر إما بإزالة البسطة عبر الجهات المعنية أو الحد من انتشار هذه الظاهرة بالطرق المناسبة نظراً لخطورتها على الصحة العامة وقد تتسبب بأمراض للمواطنين لعدم ضمان نوعية المواد المبيعة.

وبرر مدير الشؤون الصحية هذا الانتشار لهذه الظاهرة في ظل الارتفاعات الكبيرة لأسعار اللحوم والتي يتجاوز سعر الكيلو منها الـ٥٠ ألفاً، مبيناً أن أسعار السمك التي تباع حالياً ضمن البسطات بعدد من الأسواق تتراوح بين الـ٩ آلاف والـ٢٥ ألف ليرة، وذلك وفق النوعية، لكن يتطلب الأمر ضبطاً أكبر لهذا الموضوع والحد من هذه الظاهرة.

وعلى نحو متصل كشف مدير الشؤون الصحية عن القيام بحملات على الأسواق وذلك تحضيراً لشهر رمضان، مؤكداً أن دوريات الرقابة الصحية ضبطت خلال جولاتها على سوق باب سريجة نحو مئة كيلو غرام من الأسماك الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك البشري ضمن ثلاثة محال بالسوق، مؤكداً أنه تمت مصادرة الكمية المضبوطة وإتلافها بالكامل وتنظيم الضبط اللازم بحق المخالفين.

وحذر إبراهيم من انتشار المخالفات التي تضر بالمواطنين وخاصة مخلفات القوارض ما يتطلب اتخاذ إجراءات رادعة بحقها تصل لإغلاق المحال وعدد من الغرامات، مبيناً أن هناك حملة ستتخذ على أسواق الفروج، مبيناً أن هناك متابعة يومية لهذا الموضوع، علماً أنه خلال الشهر الماضي لم يضبط أي مخالفة لـ«نتر الفروج»، لكن هناك مخاوف من انتشارها خلال شهر رمضان المبارك، الأمر الذي يستدعي تكثيف الرقابة على مختلف الأسواق في رمضان والذي تكثر فيه المخالفات بزيادة ٣٠ بالمئة مقارنة مع بقية الأشهر.

وأكد مدير الشؤون الصحية أن دوريات الشؤون الصحية ضبطت خلال الشهر الماضي ١٨٠٠ مخالفة صحية وأغلقت ٧٠ محلاً ومطعماً لمخالفة الشروط الصحية وعدم التقيد بالنظافة العامة مع توجيه عدد من الإنذارات، مع ضبط لحوم فاسدة والقيام بجولات رقابة على مختلف المحال منها الألبان والأجبان والغذائيات والمطاعم واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المحال التي لا تتقيد بالشروط الصحية والنظافة العامة، علماً أن الضبوط توزعت بين مواد منتهية الصلاحية والجمع بين نوعين من اللحوم وعرض مواد غذائية خارج المحال وعدم التقيد بالشروط الصحية.

وشدد إبراهيم على إجراءات الرقابة خلال رمضان، مبيناً أنه سيتم تكثيف الرقابة على أسواق الفروج ومحال العصائر، مضيفاً: ستتم مصادرة أي بسطة تبيع عصائر مجهولة المصدر.

وأكد مدير الشؤون الصحية أن غرامة استبدال غرامة الإغلاق كاملاً تصل إلى ٤٠٠ ألف ليرة سورية، لكن هناك مخالفات غرامتها قد تصل لأشهر وليس فقط لـ٣٧ يوماً (الحد الأعلى للإغلاق) وخاصة ما يرتبط بالمخالفات الجسيمة كانتشار مخلفات القوارض إضافة إلى القذارة الكبيرة جداً، حيث يتم التريث بعودة العمل للمحال حتى إشعار آخر.

> مصادرة العصائر مجهولة المصدر.. وخلال شهر: ١٨٠٠ مخالفة صحية وإغلاق ٧٠ محلاً

انخفاض في منسوب نهر الفرات يخرج ٦٠ بالمئة من الجمعيات الفلاحية عن الخدمة

| عبد المنعم مسعود

قال مدير الموارد المائية في دير الزور محمد الآغا إن انخفاض منسوب نهر الفرات بلغ خلال الشهر الحالي ٤٠ سم تقريباً وذلك زيادة على انخفاض العام الماضي الذي قارب ٧٥ سم ما أدى لخروج الجمعيات الفلاحية في عدد من القرى خصوصاً تلك الجمعيات التي تملك قنوات تمتد لعدة مئات من الأمتار بين النهر ومحركات الضخ ما يستدعي من هذه الجمعيات تعديل هذه القنوات وتعميقها لتصل مياه النهر لمحركاتها.

وبين الآغا أن ٦٠ بالمئة من الجمعيات الفلاحية توقفت عن ضخ المياه للري في قرى كثيرة مثل الخريطة وعياش ومعدان عتيق والشميطية وغيرها مشيراً إلى أن الجمعيات الفلاحية التي تملك محركات مباشرة على النهر لم تتأثر حتى الآن بهذا الانخفاض.

ووفقاً للآغا فإن الكمية الواصلة من المياه حالياً للمحافظة تتراوح بين ١٥٠ إلى ١٦٩ متراً مكعباً بالثانية على حين أنها كانت قبل الانخفاض الأخير تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٢٢٥ متراً مكعباً في الثانية علماً أن المتفق عليه وسطياً هو ٥٠٠ متر مكعب في الثانية.

مدير استصلاح الأراضي ربيع العلي بين لـ«الوطن» أن الواقع الحالي أدى إلى جدولة للري في القطاعين الثالث والسابع نتيجة انخفاض منسوب النهر مبيناً أن الجدولة وفق الحاجة اللازمة لكل محصول في كل قطاع من القطاعات، مبيناً أن الجدولة أمر طبيعي وذلك وفق الخطط الموضوعة للري في هذه الحالات وحسب حاجة كل محصول مؤكداً أن الواقع يجب أن يكون أفضل من ذلك.

وبين العلي أن انخفاض منسوب النهر أدى إلى تشغيل مجموعتين من أصل ثلاث للضخ ما أدى إلى تقليل كميات المياه، وبالتالي تم اللجوء للجدولة في السقاية ضمن القطاعين السابع والثالث.

لا اختلاط لمياه الشرب بمياه الصرف الصحي

مدير مياه حلب لـ«الوطن»: ساعات الضخ للمدينة مستمرة كما هو معتاد بعد الزلزال

| حلب- خالد زتكلو

أكد مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب في حلب أحمد نور الناصر أن ساعات التغذية والضخ لمدينة حلب من محطة الخفسة شرق المحافظة «مستمرة كما هو معتاد سابقاً»، قبل الزلزال. وأشار إلى أنه تجري «تغذية مدينة حلب وفق دورة التقنين لساعات التغذية النظامية»، وأنه «لا توجد أي إشكالية باختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب».

وبيّن الناصر في تصريح لـ«الوطن» أنه بعد حدوث الزلزال المدمر، الذي ضرب مدينة حلب في ٦ الشهر الماضي «جرى التواصل مع جميع العاملين المناوبين في المنشآت الرئيسية في الخفسة ومحطات الضخ فيها وفي محطات سليمان الحلبي وباب النيرب، حيث تم التأكد من عدم حصول أي أضرار كبيرة فيها».

ولفت إلى أنه «على الفور، بدأت ورشات الصيانة العائدة للمؤسسة بتحييد المناطق التي فيها ضرر كبير في الشبكة مع الأبنية المنهارة وبالكشف وجرد الكسور في الشبكة، حيث تم العمل على قطع المياه عن المباني المتضررة وإصلاح الأعطال التي ظهرت في الشبكات الفرعية والرئيسية، وأعيد الاستقرار في الضخ خلال فترة محدودة لشبكة المدينة، مع الاستمرار بالإصلاحات النقطية التي تم جردها».

وأضاف: إن المؤسسة جردت الخزانات العالية المتضررة والتي بحاجة إلى تدعيم «وعددها ١٧ خزاناً، ووضعت ضمن خطة العمل».

وشدد على أن مؤسسة مياه الشرب بحلب «تعمد بشكل يومي ومستمر إلى قطف عينات من الشبكة، وخاصة من الأحياء المتضررة ومن مراكز الإيواء للتأكد من جودة ونوعية المياه وعدم حدوث أي خلط مع مياه الصرف الصحي بعد حدوث الزلزال، وقد كانت جميع النتائج تفيد بمطابقة المياه للمواصفة السورية القياسية».

وكانت لجنة قد شكلت من محافظة حلب لحل مشكلة تجمع المياه من مصادر متعددة في أقبية الأبنية ومدى تأثيرها في أساساتها، ففي حال كانت الرشوحات من مياه الشرب، تعالج المشكلة من مؤسسة مياه الشرب من خلال ورش عمل ليلية مع المعدات والتجهيزات الخاصة بالكشف على مواضع الكسر وإصلاحها.

يذكر أن ورشات الصيانة التابعة للمؤسسة والمنتشرة في أرجاء المدينة، تعالج كل الصيانات الناتجة عن الزلزال، إذ أصلحت الخط الرئيسي في الصالحين وجرت تغذية الحي مع حي الفردوس، للمتضررين بشكل كبير من الزلزال، بمياه الشرب باتجاه المباني المتضررة في أحياء الكلاسة والشيخ مقصود والجابرية وميسلون ومركز المدينة، إلى جانب استمرار ورشات الصيانة بعملها في شارع المستودعات في الفردوس وجامع نور الشهداء وفي حي الأغطمية.

الفلاحون يفضلون غراس القطاع الخاص لأنها أرخص

مدير الزراعة لـ«الوطن»: ٣٦ ألف غرسة مثمرة جاهزة للبيع لمن يرغب

| القنيطرة - خالد خالد

عزا رئيس جمعية فلاحية عزوف الجمعيات الفلاحية والفلاحين عن شراء الغراس المثمرة من مشتل مديرية الزراعة إلى رفع وزارة الزراعة أسعار الغراس، حيث زادت الأسعار بمقدار الضعف لبعض الأصناف، مبيناً أن الجمعيات الفلاحية قامت بتسجيل طلبات الفلاحين من الغراس ولكنهم فوجئوا بعد التسجيل برفع الأسعار.

وأضاف: إن نوعيات الغراس بمشتل الزراعة جيدة ولكنها صغيرة وتم إجراء مقارنة بين أسعار مشتل الزراعة والمشاتل الخاصة، حيث لوحظ فارق كبير، والخاص أرخص بكثير، فعلى سبيل المثال سعر غرسة المحلب ٢٠٠٠ ليرة من أرض المشتل والحجم صغير، في حين بالخاص المحلب ١١٠٠ والكرز بالحكومي ٣٠٠٠ ليرة وحجمها صغير ولا يلبي طموح الفلاح والدراق لا يكاد يرى، كما أن التين صغير نسبياً، في حين أن غراس المشاتل الخاصة كبيرة وعمرها بالسنوات وتعطي إنتاجاً بعد سنة واحدة أو سنتين، في حين أن غراس المشتل صغيرة وبحاجة إلى سنوات للإنتاج عدا تعب الفلاح ونفقات وغيرها.

وتابع: إن الغراس بمشتل الزراعة موزعة بشكل ربطات وبشكل عشوائي ولوحظ أن ربطة الغراس فيها الصغير والمتوسط والكبير، وعند عرضها على الفلاحين يرفضون شراءها بعد أن قاموا بالتسجيل عليها، مشيراً إلى أسباب أخرى لعزوف الفلاحين عن شراء الغراس منها عدم توفر الأسمدة الخاصة بالأشجار حيث سمحت الوزارة ببيع السماد الترابي فقط للأشجار ولم تسمح ببيع سماد اليوريا الذي يعتمد عليه الفلاحون لنمو الغراس والأشجار المثمرة، عدا غلاء الأسمدة، وارتفاع أجور الحفر واليد العاملة أو الحفارة بسبب قلة المازوت وغلائه بالسوق السوداء.

مدير الزراعة رفعت موسى بين لـ«الوطن» أن عدد الغراس المثمرة الجاهزة للبيع في مركز نبع الفوار لإنتاج الغراس المثمرة تقدر بـ(٣٦) ألف غرسة متنوعة وتشمل الكرز المطعم والتفاح المطعم واللوز المطعم والدراق المطعم والإجاص المطعم والجوز بذري ورمان العقل والتين العقل والمحلب، كاشفاً عن أن خطة مديرية الزراعة لموسم ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ إنتاج ١٣٥ ألف غرسة وعدد الغراس حسب العد العشوائي نحو ١٧٢ ألف غرسة مع المدور من الموسم السابق.

وأشار موسى إلى أن مبيعات المشتل التابع للمديرية إلى الجمعيات الفلاحية ٦٧١٤ غرسة متنوعة فقط وإلى القطاع الخاص ٧٧١٨ غرسة بقيمة إجمالية ٣٣,٨ مليون ليرة، لافتاً إلى التنسيق مع اتحاد الفلاحين والرابطة الفلاحية لتحديد أعداد وأنواع الغراس المطلوبة، وقام اتحاد الفلاحين بكتاب رسمي بطلب الكميات المطلوبة للجمعيات الفلاحية من الغراس المثمرة (٢٦ جمعية) وكان العدد المطلوب ٦١,٥٨٨ غرسة ولكن الجمعيات اشترت ٦٧١٤ غرسة، علماً أن الغراس المنتجة بمشتل الزراعة ذات جودة ونوعية ومتابعة من فنيين يملكون الخبرة الكافية.

وأكد مدير الزراعة مخاطبة الوزارة لإمكانية تخصيص الفلاحين ببعض الأنواع غير المتوفرة أو غير الكافية من محافظات أخرى لسد حاجة الفلاحين، حيث تم تأمين ١٠٥٦ غرسة زيتون، مؤكداً السعي لتقديم كل المستلزمات والدعم للفلاحين وفق الإمكانيات المتوفرة بموجب تعليمات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

ثلاثة أشهر وقانون التعويض التربوي للمناطق النائية ينتظر تعليمات وزير التربية

الحسكة - دحام السلطان

شكاوى عديدة وبالجملة طرقت باب «الوطن»، جاء مضمونها علنياً وصريحاً من جانب تربوي الحسكة، الذين أرفقوا بشكاواهم أكثر من علامة استفهام وتعجّب وعدم رضا؟! حيال بيان وأسباب عدم تنفيذ القانون رقم ١٤٥ القاضي بمنح التعويض الخاص بالعاملين في وظائف تعليمية في الأماكن النائية وشبه النائية، والذي انقضى على صدوره فترة ثلاثة أشهر، بهدف تخفيف مسألة الأعباء المادية التي يتحملها العاملون في الوظائف التعليمية بالمدارس والمجمعات التربوية في الأماكن النائية وشبه النائية.

مدير التربية إلهام صورخان أوضحت لـ«الوطن» بأنه ليس مطلوباً منها مخاطبة وزير التربية باعتباره الجهة المخوّلة بإصدار التعليمات التنفيذية لهذا القانون وكما نص القانون على ذلك! مشيرة إلى أن القانون لا يشمل الحسكة بمفردها بل يشمل محافظات أخرى؟ وبالتالي فإن الحالة تعتبر حالة شبه عامة وليس على مستوى محافظة بمفردها، على الرغم من أن القانون جاء واضحاً ووفق ما نصت المادة رقم –١– منه «يُمنح العاملون في وظائف تعليمية في المدارس والعاملون بوظائف إدارية في المجمعات التربوية والمدارس، في الأماكن النائية بما فيها محافظات حلب والرقة ودير الزور عدا مراكز هذه المحافظات، وفي محافظة الحسكة، تعويضاً يسمى (تعويض الأماكن النائية)»، وهذا يؤكد أن موضوع الشكاوى يرتبط بتعويض الأماكن النائية العائدة تبعيتها لمحافظة الحسكة ولم يتحدث أهلها إلا عن محافظتهم فقط لا عن محافظات أخرى؟